الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

الجمعية العامة

A/C.2/52/L.9
27 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الثانية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٩ (ب) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

جمهورية تنزانيا المتحدة*: مشروع قرار

التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، الذي أيدت فيه خطة عمل بوينس أيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، و ١٥٩/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، و ٩٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ المتعلق بعقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، و ١١٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن القرارات الأخرى ذات الصلة التي اتخذها كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تعيد تأكيد كذلك أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل عنصرا مهما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية وأساسا ضروريا للاعتماد على الذات على الصعيدين الوطني والجماعي فضلا عن أنه وسيلة لضمان المشاركة الفعالة للدول النامية في الاقتصاد العالمي وأنه ليس بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب بل هو مكمل له،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

281097 281097 97-28673

وإذ تدرك أن البلدان النامية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تعزيز وتنفيذ التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها، وإذ تكرر تأكيد الحاجة إلى أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال أسلوب التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تحيط علما بالقرارات والتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز[1] المعقود في كارتاخينا دي انديا س، كولومبيا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وإذ ترحب في هذا السياق بتشغيل مركز حركة بلدان عدم الانحياز للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب في جاكارتا، في عام ١٩٩٨، وإذ تدعو جميع شركاء التنمية إلى الاستفادة من هذا المركز وتقديم الدعم له،

وإذ تحيط علما أيضا بالإعلان الذي اعتمده وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعهم السنوي الحادي والعشرين[2] المعقود بنيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، والذي أكد فيه الوزراء تزايد أهمية وتكامل التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية كوسيلة لدعم الشراكة العالمية في التعاون الاقتصادي الدولي وتوسيع نطاقها،

وإذ ترحب بالإعلان وخطة العمل اللذان اعتمدهما مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والتمويل والاستثمار المعقود في سان خوسيه، كوستاريكا في الفترة من ١٥ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، ووضعا طرائق محددة تتعلق بالمسائل القطاعية المتصلة بالتعاون في مجال التجارة والمالية والاستثمار والأعمال الحرة،

وإذ ترحب كذلك بنتائج المنتدى الثاني لآسيا وأفريقيا المعقود في بانكوك في حزيران/يونيه ١٩٩٧، باعتباره آلية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبعقد مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وإذ تطلب من المجتمع الدولي أن يعيد تأكيد التزامه في مجال دعم جهود التنمية في أفريقيا،

---

(١) انظر A/50/752-S/1995/1035، المرفق الثالث؛ انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الخمسون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الوثيقة S/1995/1035.

(٢) A/52/460، المرفق.

١ - تؤيد تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن دورتها العاشرة[٣]، والمقررات التي اعتمدتها اللجنة الرفيعة المستوى في تلك الدورة[٤]؛

٢ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب[٥] الذي يتضمن استعراضا وتحليلا شاملين ومنهجيين للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد العالمي ولدعم منظومة الأمم المتحدة لذلك التعاون؛

٣ - تحيط علما أيضا بمشروع المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، المقدم من لجنة التنسيق الإدارية، وتوصي بأن يقدم مشروع المبادئ التوجيهية المنقحة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، في سياق الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

٤ - تدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن سائر المنظمات المعنية، إلى القيام بصورة مشتركة بمواصلة العمل المتعلق بوضع توصيات محددة بشأن متابعة وتنفيذ الإعلان وخطة العمل المعتمدين من مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والتمويل والاستثمار؛

٥ - تقرر أن تكثف عملية تعزيز الحوارات الأقاليمية المختلفة وتبادل الخبرات فيما بين المجموعات الاقتصادية على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي لأغراض توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال إدماج طرائق التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية؛

٦ - تطلب إلى جميع الحكومات ومؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، أن تنظر في زيادة مخصصات الموارد للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وأن تحدد وتدعم طرائق مبتكرة لتمويل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل التعاون الثلاثي والتمويل من القطاع الخاص؛

---

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/52/39).

(٤) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٥) A/52/402.

٧ - ترحب بالمساهمة المقدمة من بعض البلدان إلى الصندوق الاستئماني للتبرعات لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتدعو جميع البلدان، خاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني؛

٨ - تحث جميع الأطراف في التعاون الإنمائي على بذل جهود متضافرة ومنسقة ونشطة في سبيل إدراج طرائق التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في التيار الرئيسي لأنشطتها التنفيذية بتوفير الدعم الكامل في مجال تصميم البرامج والمشاريع وصياغتها وتنفيذها وتقييمها؛

٩ - تقرر عقد جلسة تذكارية خلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس أيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[٦]، وتحقيقا لذلك، تطلب من الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، باعتبارها الأمانة الفنية للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وكذلك مركز التنسيق للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نطاق المنظومة، أن تكون مسؤولة عن تحضير وتنظيم الجلسة التذكارية، بالتشاور مع الدول الأعضاء والمؤسسات والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة؛

١٠ - تطلب أيضا من الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء والمؤسسات والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد تقييم شامل للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس أيرس، وتأثيرها منذ اعتمادها، وكذلك توصيات من أجل توسيع نطاق الشراكة العالمية في مجال التعاون الإنمائي الدولي وتعزيز إدماج طرائق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وتقديمها، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الجمعية العامة للنظر فيها في دورتها الثالثة والخمسين، وذلك في سياق الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والخمسين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، في سياق الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛

١٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والخمسين بندا فرعيا معنونا "التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية".

---

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس أيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.78.II.A.11 وتصويب)، الفصل الأول.